بسـم الله الرحمن الرحيـم

إتحـــاد الغـــرف الصنـاعيـة الســـوداني

المـــؤتمر القومي للصنـــاعة الســـودانية

(نحـو تنمـية صنـــاعية شـاملة)

المـــؤتمر النـــوعى لقـــطاع الصـــناعات الغـذائية

تحت شعار: (نحو تعميق التصنيع وتشجيع التصدير)

دراسة تشخيصية لقطاع الصناعات الغذائية

تحت شعار: " نحو تحقيق الأمن الغذائى "

إعداد: لجنة مؤتمر القطاع
تقديم : إسماعيل درار صبار
أمين غرفة الصناعات الغذائية

إتحاد الغرف الصناعية السوداني
يناير 2010م

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
1- نبذة تاريخية	2
2- مفهوم الصناعات الغذائية	2
3- مجال الدراسة	2
4- أهداف الدراسة	2
5- الأهداف الإستراتيجية	3
6- الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية لقطاع الصناعات الغذائية	3
7- الطاقات الإنتاجية	6
8- الملامح العامة للواقع المحاسبي و التكاليفي لقطاع الصناعات الغذائية	10
9- مشاكل و معوقات قطاع الصناعات الغذائية	11
10- المشاكل و المعوقات الكلية للصناعات الغذائية ومقترحات الحل	20
11- المشاكل و المعوقات الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية ومقترحات الحل	24
12- مقومات ومتطلبات قيام الصناعات الغذائية	25
13- آليات وخارطة الطريق لتنفيذ المشاريع الصناعية	26
14- آفاق المستقبل	27
15- التوصيات	28
16- المراجع	29

1- نبذة تاريخية

عرف السودان منذ فجر التاريخ أنماط متعددة من الصناعات الخفيفة ، ومع بدايات القرن الماضي أخذت أهم ملامح النهضة الصناعية المرتبطة بالصناعات التحويلية في التشكل والتبلوروبالأخص قطاع الصناعات الغذائية المعنمدة بصفه رئيسية علي الموارد الإقتصادية المحلية من الخامات الزراعية ، أو الحيوانية بهدف رفع قيمتها الغذائية والإقتصادية مثل صناعة الحبوب ، صناعة الزيوت ، صناعة المنتجات الحيوانية . وأبان الحرب العالمية الثانية أنشئت أنواع من الصناعات الغذائية لتغطية جزء من إحتياجات الإستهلاك المحلي . كذلك فقد شهدت فترة ما قبل الإستقلال قيام بعض أنواع من الصناعات الغذائية مثل صناعة السجائر والمشروبات الغازية .... وغيرها وعند الإستقلال في يناير 1956م ، كانت الإستثمارات في مجال الصناعة قد خطت خطوات نحو الإرتقاء ، فقد أعلنت حكومة الإستقلال الأولي سياستها الرامية إلي تشجيع االإستثمار في ميدان الصناعة بإصدار أول قانون لتنظيم وتشجيع الإستثمار في السودان وهو (قانون المميزات الممنوحة لعام 1956م) وكان لهذا القانون أثره الإيجابي الكبير في دفع عجلة النمو للقطاعات الصناعية بصفه عامه وقطاع الصناعات الغذائية علي وجه الخصوص . ثم سعت الحكومات المتعاقبه بعد ذلك بسن التشريعات ووضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات المختلفة للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية وتفعيل دوره في النهضة الإقتصادية الشاملة.

2- مفهوم الصناعات الغذائية

يقصد بها جميع العمليات والأنشطة اللازمة والضروريه لتحويل المواد من حيث الشكل أوالمظهر أو التركيب أو الجوهر تحت أنسب الظروف التشغيلية والصحية وبإستخدام الوسائط والتقنيات الملائمه والمستلزمات الإنتاجية والخدمية الأخري لإنتاج منتج نهائي ذو قيمة غائية وإقتصادية.

3- مجال الدراسة

لأغراض هذه الدراسة ينحصر مفهوم قطاع الصناعات الغذائية علي كل مكونات وأفرع القطاع فيما عدا الزيوت النباتية والسكر.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الآتي :

أ- بيان وعكس واقع قطاع الصناعات الغذائية وأهميتة الإقتصادية والإجتماعية.

ب- حصر كافة المشاكل والمعوقات التي تؤثر سلباً علي إنطلاقة هذا القطاع وبيان الآثار المترتبة علي تلك المشاكل والمعوقات في المدي القريب والبعيد.

ج- إقتراح الحلول العملية الملائمة والتي يمكن أن تساهم بفاعلية في تفادي الآثر السالبة لتلك المشاكل والمعوقات.

5- الأهداف الإستراتيجية

- الإستغلال الأمثل للمواد الخام والكوادر المحلية إعتماداً علي الذات.

- الإعتماد علي مخرجات البحوث التطبيقية والتقانات المطورة محلياً من خلال آلية فاعلة لنقل وتوطين تلك المخرجات.

- إستيراد وتبني التكنولوجيا الحديثة الموائمة للظروف المحلية.

6- الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لقطاع الصناعات الغذائية

تعتبر مشكة توفير الغذاء الآمن كماً ونوعاً من أعقد المشاكل التي يواجهها العالم وذلك لعدد من العوامل أهمها :

- النمو السكاني المضطرد.

- تغير النمط الإستهلاكي.

- هجرة الذكور من الريف إلي المدينة أو الخارج بحثاً عن العمل.

- النزاعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية.

الإنتاج الزراعي الغذائي بشقية النباتي والحيواني هو المصدر الرئيسي لتوفير المواد الخام سواء بالإستهلاك المباشر أو التصنيع .لإسراع وتيرة التنمية المستدامة لا بد من ربط السياسات الصناعية بالسياسات الزراعية وإحداث التنسيق والتكامل المؤسسي المفنن ما بينهما.

الصناعات الغذائية هي حلقة الوصل وعجلة التوزان بين السياسات القومية للتنمية الزراعية والصناعية. و تكمن أهمية التصنيع الغذائى تشمل المحاور التالية :

1/ تشجيع التوسع الأفقى والرأسى فى الإنتاج الزراعي:

- بإستيعاب الفائض. - و بتقليل الفاقد.

2/ تحقيق الأمن الغذائى والإستقرار الإجتماعى والإقتصادي:

- بتوفير الغذاء عند الحاجة وأوقات الندرة والكوارث.

- بتوفير الغذاء فى المناطق النائية والغير زراعية والمناطق المتأثرة بالحروب.

3/ تغذية المجموعات الخاصة: ـ القوات المسلحة ـ مرضى السكر..... إلخ

4/ دعم الإقتصاد القومي و زيادة حجم العائد من القيمة المضافة :

ـ بتصدير المنتجات شبه المصنعة والمصنعة.

ـ بالحد من الإستيراد.

ـ بخلق فرص عمل جديدة.

ـ بإقامة صناعات تكميلية.

ولكل الإعتبارات أعلاه فإن الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية يمثل هدفاً إستراتيجياً للدولة بإعتباره الأداة الفاعلة لتحقيق الأمن الغذائي وترسيخ دعائم السلام والإستقرار الإقتصادي والإجتماعي . ويعتبرهذا القطاع هو الأكبر في هيكل قطاع الصناعت التحويلية السودانية من حيث ووؤس الأموال المستثمرة ونوعية وعدد المنشأت الصناعية العامله ، فلقد أشارت النتائج النهائية لمشروع المسح الصناعي الشامل الصادر من وزارة الصناعة الإتحادية في مارس 2005م بأن قطاع الصناعات الغذائية يمثل (70%) من جملة عدد الأنشطه الصناعية بالسودان وإن 50 % من العمالة الصناعية تتركز في هذا القطاع (جداول 1& 2) ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدره مقارنةَ مع باقي القطاعات الصناعية حيث تصل إلي 55% . كما يساهم هذا القطاع علي رفع القيمة الغذائية والإقتصادية للمنتجات الغذائية مما يجعلها أكثر قبولاً وتفضيلاًً لدي المستهلك علاوة علي الإستفادة من منتجاتها الثانوية ومخلفات مصانعها في إيجاد فرص إستثمارية جديدة.

جدول رقم (1) : موقف العمالة فى القطاعات الصناعية الرئيسة لعام 2001م

القطاع الرئيسي	عدد العمالة	الوزن النسبي (%)
الغذائيات	47450	50
الغزل والنسيج	9705	10
الطباعة والورق	2495	3
الأخشاب ومنتجاتة	4929	5
الكيماويات	8594	9
منتجات مواد البناء	14975	16
المنتجات المعدنية	3624	3
المعدات والمنتجات الكهربائية	3818	4
الجملة	95,590	100

المصدر: – الجدوال النهائية للمسح الصناعي الشامل . المجلد الثالث (مارس 2005م) . وزارة الصناعة . جمهورية السودان .

جدول رقم (2) : موقف العمالة في بعض القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية 2009م:

القطاع الفرعي	العمالة	الوزن النسبي (%)
المياه الصحية	6213	40
المياه الغازية	4817	31
البسكويت	1574	10
الطحنية	1205	8
الحلويات	820	6
المربات والعصائر	725	5
الجملة	15354	100

المصدر : سجلات إتحاد الغرف الصناعية السوداني (2009م)

7- الطاقـــــات الإنتـــاجية

تختلف الطاقات الإنتاجية التصميمية عن المتاحه وعن الفعلية علي حسب نمط الصناعة وتعرف الطاقة التصميمية بأنها تلك الطاقة التي صمم وخطط للمنشأة الصناعية إنتاجها خلال فترة زمنية معينة . أما مفهوم الطاقة المتاحة فهي تعبر عن كمية الإنتاج المستهدفة خلال فترة تشغيل معينة والتي تنتجها المنشأه الصناعية بعد التنفيذ ويمكن أن تتساوي مع الطاقة التصميمية أو تكون أقل منها ويتوقف ذلك علي ظروف التشغيل والعمل وتوفر المستلزمات الإنتاجية والخدمية المطلوبة للإنتاج . أما مفهوم الطاقة الفعلية فهي تعبر عن عدد الوحدات المنتجة فعلاً خلال فتره تشغيلية معينة ، وهي يمكن ان تساوي الطاقة المتاحة أو يمكن أن نقل عنه . الجدول رقم (3) يوضح موقف الطاقات الإنتاجية لبعض القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية.

جدول (3) الطاقات الإنتاجية لبعض أفرع قطاع الصناعات الغذائية 2008م:

نوع المنتج	الوحده	الطاقة التصميمية (ألف)	الطاقة المتاحة (ألف)	نسبة إستغلال الطاقة المتاحة (%)	الطاقة الفعلية (ألف)	نسبة إستغلال الطاقة الفعلية (%)	
						القصوي	المتاحة
1- الحلويات	طن	100	45	45	16.55	16.5	38
2- الطحنية	طن	400	200	50	97.8	24	49
3- المربي	طن	100	50	50	19.23	19	38
4- البسكويت	طن	150	100	66	68.1	45	68
5- الصلصة	طن	15	10	66	4	26	40
6- المياه الغازية	صندوق	150,000	92,000	61	71,000	47	77
7- العصائر	طن	100	60	60	35.5	36	59
8- السجائر	طن	9	6	66	3.5	39	58
9- اللحوم	طن	14.04	12.3	87	8.1	57	65
10- المطاحن	طن	5000	3000	60	2300	46	76
11- الألبان	طن	300	200	66	120	40	60

المصدر : سجلات إتحاد الغرف الصناعية السوداني 2009م

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي :

1- بلغت الطاقة التصميمة للحلويات 100 ألف طن والطاقة المتاحة 45 ألف طن أي أن نسبة إستغلال الطاقة المتاحة – الطاقة القصوي 45% في حين بلغت الطاقة الفعلية 16545 طن بنسبة إستغلال 16.5% من الطاقة القصوي ونسبة 38% من الطاقة المتاحة وهذه النسبة تشير لتدني نسبة إستغلال الطاقة لهذا القطاع.

2- الطاقة الإنتاجية القصوي للطحنية بلغت 400 ألف طن والطاقة المتاحة 200 ألف طن وبالتالي فان نسبة إستغلال الطاقة المتاحة يساوي 50% من الطاقة القصوي أما الطاقة الفعلية فبلغت 97.8 ألف طن بنسبة إستغلال 24% من الطاقة القصوي ونسبة 49% من الطاقة المتاحة.

3- المربات تمثل طاقتها القصوي 100 ألف وطاقتها المتاحة 50 ألف طن وبالتالي فأن نسية إستغلال الطاقة المتاحة تمثل 50% أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 19.23 ألف طن بنسبة 19% من الطاقة القصوي ونسبة 38% من الطاقة المتاحة.

4- صناعة البسكويت بلغت طاقتها القصوي 150 ألف طن وطاقتها المتاحة 100 ألف طن بنسبة إستغلال 66% من الطاقة القصوي أما الطاقة الفعلية فكانت 68.1 ألف طن وتمثل نسبة إستغلالها 45% من الطاقة القصوي ونسبة 68% من الطاقة المتاحة.

5- بلغت الطاقة القصوي للصلصة 15 ألف طن وطاقتها المتاحة 10 ألف طن بنسبة إستغلال 66% من الطاقة القصوي أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 4000 طن بنسبة إستغلال 26% من الطاقة القصوي ونسبة 40% من الطاقة المتاحة.

6- الطاقة القصوي للمياه الغازية 150 مليون صندوق والمتاحة 92 مليون صندوق بنسبة إستغلال 61% أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 71 مليون صندوق بنسبة إستغلال 47% من الطاقة القصوي ونسبة 77% من الطاقة المتاحة.

7- بلغت الطاقة القصوي للعصائر 100 ألف طن والطاقة المتاحة 60 ألف طن بنسبة 60% من الطاقة القصوي أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 35.5 ألف طن بنسبة إستغلال 36% من الطاقة القصوي ونسبة 59% من الطاقة المتاحة.

8- الطاقة القصوي للسجائر 9 ألف طن أما الطاقة المتاحة فكانت 6 ألف طن بنسبة إستغلال 66% من الطاقة القصوي أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 3.5 ألف طن بنسبة إستغلال 39% من الطاقة القصوي ونسبة 58% من الطاقة المتاحة.

9- بلغت الطاقة القصوي لقطاع منتجات اللحوم 14.04 ألف طن / عام في حين بلغت الطاقة المتاحة 12.3 ألف طن/عام وتمثل نسبة إستغلالها 87% من الطاقة القصوي.

أما الطاقة الفعلية فقد بلغت 8.1 الف طن بنسبة 57% من الطاقة القصوي ونسبة 65% من الطاقة المتاحة.

10- يلاحظ بصفه عامه التدني الكبير في نسب إستغلال الطاقة المتاحة للطاقة القصوي حيث أعلي نسبة إستغلال 66% كانت لمنتجات الصلصة والبسكويت والسجائر وأدني نسبة إستغلال 45% كانت للحلويات أما الطاقة الفعلية فكانت أعلي نسبة إستغلال 47% من الطاقة القصوي وأدناها16.5 % للحلويات.

أما نسب إستغلال الطاقة الفعلية من المتاحة فكانت فكانت أعلي نسبة 59% للعصائر وأدني نسبة 38% للحلويات والمربات ، وتشير هذه النسب إلي دلالات إقتصادية مفادها وجود مشاكل حقيقية تواجه قطاع الصناعات الغذائية اما الدلالات المحاسبية فمفادها إرتفاع نصيب الوحده المنتجة من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلي إرتفاع تكاليف وحدات النشاط .

الجدول (4) يبين الإنتاجية الفعلية لبعض أنشطة الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية في الفترة من 2001 إلي 2008م .

جدول رقم (4) : الإنتاج الفعلي لبعض الأنشطة الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية

المنتج	الوحده	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م
المياه الغازية	ألف طن	20.2	32	36.8	40	63	36.6	64.3	71
البسكويت	ألف صندوق	39	54	52	45	40	48	53	50
الحلويات والطحنية	ألف طن	50	44.2	31.5	32	35	45.5	52	53
العصائر	ألف طن	18.4	30	28	24	32	39	35.4	35.5
المربات	ألف طن	5.5	15	6.2	5	6.5	8	9	10
الصلصة	ألف طن	2.5	3	3.5	4	4.5	4.5	2	4
منتجات الألبان	ألف طن	80	95	100	100	110	110	120	120
التبغ والسجائر	ألف طن	2.2	2.3	2	2.1	2.3	2.2	3.3	3.5
العلف	ألف طن	298	329	360	402	439	440	200	220
اللحوم	الف طن	1.560	1.66	2.248	2.935	3.098	3.877	6.816	7.519
الشعيرية	الف طن	808	848	890	935	-	-	-	-

المصدر : سيف الدين داوؤد المدني (مارس 2009م) . واقع الصناعات التحويلية في السودان وتحديات السياسات الإقتصادية – (منتجات الألبان / سجلات إتحاد الغرف الصناعية و اللحوم / م. أسامه عبدالعزيز بر) .

يلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي :

1- تذبذب الطاقة الإنتاجية الفعلية لأغلب المنتجات الغذائية.

2- ظلت الطاقة الإنتاجية الفعلية للعلف في تصاعد إيجابي ومستمر حتي عام 2006م ثم تدنت نسبتة إلي (55 %) وعادت للإرتفاع في عام 2008م بنسبة 11%.

3- بلغ أعلي طاقة إنتاجية فعلية للمياه الغازية في عام 2008م حيث وصلت إلي 71 مليون صندوق بزيادة قدرها 251% عن عام 2001م وزيادة قدرها عن عام 2008م 10,4%.

4- صناعة البسكويت بلغ أعلي إنتاجية في عام 2003م 52 الف طن وأدني إنتاجية عام 2001م 39 ألف طن ، أنخفض الإنتاج من عام 2008م لعام 2007م بنسبة 6%.

5- بلغ أعلي إنتاجية من الحلويات والطحنية في عام 2008م 53 ألف طن وأدني إنتاجها في عام 2003م إلي 31.5 ألف طن بزيادة إنتاجية من عام 2007م إلي 2008م بنسبة 2%.

6- صناعة العصائر بلغت أعلي إنتاجية في عام 2006م 39 الف طن وأدناها في عام 2001م 18,4 الف طن.

7- أعلي إنتاجية للمربات بلغت عام 2002م وأدناها 2004م 5 ألف طن وطرأت زيادة مقدره في عام 2008م إلي 11% من عام 2007م.

8- أعلي إنتاجية لصناعة الصلصة في عام 2005م و 2006م حيث بلغت 4,5 ألف طن وأدناها في عام 2007م 2ألف طن.

9- أعلي طاقة إنتاجية لصناعة منتجات الألبان في عام 2007م حيث وصلت إلي 7,5 طن وأدناها 2001م حيث بلغت 2 ألف طن.

10- الطاقة الفعلية للتبغ والسجائر وصلت أعلاها عام 2008م 3,8 ألف طن وأدناها عام 2003م إلي 2 ألف طن.

11- أعلي طاقة إنتاجية لصناعة العلف كانت في عام 2006م حيث وصلت إلي ألي 440 ألف طن وأدناها عام 2007مإلي 200 ألف طن.

12- ظلت الطاقة الإنتاجية الفعلية لصناعة الشعيرية والمكرونة في إرتفاع حيث بلغت في عام 2004م أعلي إنتاجية ، في حين كانت عام 2001م هي أدني إنتاجية

8- الملامح العامه للواقع المحاسبي والتكاليفي لقطاع الصناعات الغذائية

يأتي قطاع الغذائيات في مقدمة القطاعات الصناعية في البلاد لأرتباطة بمفهوم وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي الذي يشكل عنصراً أساسياً للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

من أبرز الملامح العامه لقطاع الصناعات الغذائية :

أ- كبر عنصر تكلفة المواد في هيكل تكلفة الإنتاج مقارنة مع باقي عنصر التكلفة الأخري حيث يمثل وزنه النسبي في المتوسط 60.73%.

ب- يصنف قطاع الصناعات الغذائيات بصفه عامه وقطاع منتجات البسكويت والمخابز والمياه الغازية وصناعة اللحوم والحلويات والطحنية والمربات والمياه المعبأه والثلج والصلصة من القطاعات ذات الكثافة العمالية حيث يمثل وزنه النسبي 13.46% من إجمالي التكاليف الكلية.

ج- يصنف قطاع الصناعات الغذائية بصفه عامه بضعف الوزن النسبي لعنصر تكلفة الكهرباء في هيكل تكلفة الإنتاج حيث يمثل في المتوسط 3% بإستثناء قطاع صناعة الثلج إذ أنه ذو طبيعة خاصة حيث يعتبر عنصر الكهرباء من أكبر العناصر في هيكل تكلفة الإنتاج مقارنة مع باقي عناصر التكلفة الأخري حيث يمثل في المتوسط 69.6% وهي نسبة كبيرة لذا فان درجة حساسية هذا العنصر يعتبر كبير للإستجابه لأي تغيرات في سعر الطاقة الكهربائية من مستوي لأخر مما يؤثر ذلك بصوره مباشرة وملموسة علي تكلفة الوحدات المنتجة.

د- تعتبر طبيعة العلاقة بين أسعار الطاقة الكهربائية وتكلفة إنتاج الثلج علاقه طردية حيث أن أي زيادة في أسعار الطاقة الكهربائية يترتب عليها في نفس الوقت زيادة في تكلفة إنتاج الثلج.

هـ - التباين الكبير في تكلفة عنصر العمالة في داخل بعض القطاعات الفرعية كصناعة البسكويت وصناعة الحلويات والطحنية ويعزي هذا للفارق في التكنولوجيا المستخدمه في العمليات الإنتاجية بين المنشأت داخل تلك القطاعات.

و- تضخم تكلفة عنصر الخدمات في قطاع صناعة رقائق البطاطس والمياه الغازية عن تكلفة عنصر المواد يعتبر وضعاً إستثنائياً لهيكل تكلفة هذا القطاع حيث الأصل كبر تكلفة المواد ويعزي ذلك للإرتفاع الكبير في التكلفة الرأسمالية للأصول الثابتة (التدني في مستوي الطاقة المستغلة مما إنعكس ذلك علي تركيبة مفردات هيكل تكلفة الإنتاج).

9- مشاكل ومعوقات قطاع الصناعات الغذائية

من خلال القراءة بعمق لواقع قطاع الصناعات التحويلية بالبلاد يلاحظ أنه يواجه العديد من المشاكل والمعوقات والتي أثرت سلباً علي إنطلاقتة بالصورة المرجوه للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الصناعية المنشودة ويمكن تصنيف تلك المشاكل والمعوقات إلي محورين رئيسين هما:

- المشاكل ذات الطبيعة الكلية وهي تتمثل في المشاكل العامة التي تواجة كل القطاعات الصناعية.

- المشاكل الخاصة وهي تتمثل في المشاكل الخاصة والنوعية والمرتبطة بقطاع صناعي دون الآخر. ونتناول تلك المشاكل بشئ من التفصيل:

أولاً : المشاكل العامة:

تتمثل أهم المشاكل العامة في جملة النقاط الأتية:

أ- عدم توفر أو ضعف البنيات الأساسية في المناطق الصناعية خاصة الطاقة الكهربائية والمياه والطرق والدفاع المدني والأمن والصرف الصحي ... ألخ, مما يؤدي إلي إرتفاع تكلفة الوحدات المنتجة وبالتالي إضعاف المقدرة التنافسية لها أمام المستورد.

ب- عدم الإتساق والترابط التشريعي بين القوانين ذات الصبغه الإقتصادية والإتحادية والولائية والمحلية مما أثر سلباً علي المناخ العام للإستثمار.

ج- غياب الفلسفه الإقتصادية والإجتماعية لفرضية الرسوم والضرائب الولائية.

د- تحصيل ضريبة علي القيمة المضافة مقدماً عند وصول المدخلات الصناعية المستورده هذا يشكل عبئاً إضافياً علي المنشآت الصناعية وقد تضطر بعض المنشآت للإستدانة لسداد هذه الضريبة.

هـ - عدم إعتراف سلطات الجمارك بالإسعار المقدمه في الفواتير بالنسبة للواردات ويتم التقييم علي أساس تقديري بالإضافة إلي إعتراضها علي تطبيق الإمتيازات علي بعض والتي منحت بموجب قانون تشجيع الإستثمار مما يوجد تضارب بين دور وزارة الإستثمار والوزارات الفنية ودور سلطات الجمارك كجهة تنفيذية.

و- غياب الوعي التكاليفي لدي بعض المستثمرين وإدارات المنشآت الصناعية والإعتماد بصفة رئيسة علي نظام المحاسبة المالية كنظام وحيد للمعلومات والبيانات المحاسبية.

ز- المنافسة الخارجية الجائره وإغراق السوق المحلي بالمنتجات المستورده المماثلة للإنتاج المحلي مع عدم كفاية الإجراءات التي تحقق نوعاً من المنافسة العادلة وتحمي الصناعة الوطنية دون المساس بجوهر وفلسفة سياسة التحرير المتبعه.

ح - أغلبية المنتجات الصناعية لم تنجح في أن تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية وذلك للأسباب الأتية:

- المتطلبات العالمية والمتغيره من حيث الجودة والأسعار.
- عدم توفر معلومات إقتصادية خاصة بالأسواق العالمية.
- عدم مواكبة أو إقتناع بعض المستثمرين بالصرف في مجال ترقية الجوده وتطوير المنتج لتأهيله للمنافسة العالمية.
- قصور الترويج للمنتجات المصنعة.

ل- بالرغم من أن السودان غني بموارده الإقتصادية المختلفة وخاصة في المجال الزراعي والذي يمتلك فيه ميزات تنافسية لبعض المحاصيل الزراعية الأ أنه فشل في توفير بعض مدخلات الإنتاج اللازمه لتشغيل الطاقات الإنتاجية مثل (الزيوت – التعليب – النسيج .....) ويعزي ذلك في الأساس لعدم تنسيق الجهود في التنمية الزراعية والصناعية.

م- تشبع السوق المحلي بالكثير من السلع المشابهه حيث لم يستطيع أصحاب المصانع المنتجة لها من إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم النمطية وفقدوا التحكم والسيطرة علي العمليات الإنتاجية وعلي عناصر التكاليف ومنافذ التسويق فارتفعت التكلفة الكلية وتدني الإنتاج وإنخفضت الكفاءه الإنتاجية.

ن- التدخل المستمر من الأجهزة الحكومية المتعدده من خلال القوانين والإجراءات الإتحادية والولائية والمحلية مما أعاق عمليات الإنتاج والتسويق.

هـ- لقد ظل تمويل القطاع الصناعي مشكله حيث لوحظ أن الأمكانية التمويلية للجهاز المصرفي ضعيفة لا ترتقي لحجم الإحتياجات راس المال التشغيلي للمنشأت الصناعية أو حجم الإستثمارات في القطاع وبالرغم من أن السياسات المعلنه اعطت أولوية لتمويل القطاعات الإنتاجية نجد أن القطاع الصناعي لم يحظ إلا بمرابحات قصيرة الأجل لشراء بعض المدخلات محلياً.

يحتاج النشاط الصناعي في كثير من المراحل إلي التمويل سواء كان في مرحلة جلب المواد أو مراحل التشغيل المختلفة غير أن صيغ التمويل الحالية من الجهاز المصرفي تشكل عبء علي تكاليف النشاط نسبة لإرتفاع تكلفتها.

ثانياً : المشاكل الخاصة :

بجانب المشاكل العامة التي تواجه كل قطاع رئيس من مكونات قطاع الصناعات التحويلية توجد مشاكل ذات طبيعة خاصة بكل قطاع رئيس مرتبطه به بصفة خاصة ، بل قد توجد داخل كل قطاع رئيسي مشاكل نوعية مرتبطة بكل قطاع فرعي من مكونات القطاعات الرئيسية ، ونتناول في هذا المحور بعض المشاكل الخاصة المرتبطة بالقطاعات الفرعية لمكونات لقطاع الصناعات الغذائية.

(أ) صناعة منتجات اللحوم:

يوجد بالبلاد (10) منشآت صناعية عاملة في مجال صناعة منتجات اللحوم بتكلفة رأسمالية قدرها 27 مليون دولار ما يعادل70.2 مليون جنية سوداني وتتمثل أهم المشاكل النوعية المرتبطة بهذا القطاع :

أ- مع إزدياد حجم الإستثمارات في هذا القطاع ظهر العجز في العمالة المدربه ، مما دفع ببعض المنشآت الصناعية لإستجلاب عمالة أجنبية مدربه من مصر وأثيوبيا ويعزي ذلك لقلة التدريب وتدني مستوي التعليم لدي هذه العمالة مما أثر سلباً علي آدائها خاصة فيما يتعلق بتعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة ، ومما لا شك فيه إذا ما سار الأمر علي هذه الوتيره في الرغبة الكبيرة من بعض المستثمرين الجدد في الدخول في هذا المجال والنقص الواضح في الكادر الفني المتخصص في هذا المجال فأمر إستجلاب العماله الأجنبية أصبح حتمياً ولا بد منه وعلي أقله في الفترة القصيرة القادمة.

ب- الإرتفاع المستمر في أسعار اللحوم وهي التي تشكل الخامه الرئيسة لصناعة اللحوم مما تؤدي إلي إرتفاع تكلفة الإنتاج.

ج- ضعف التسويق وتدنية يعود في المقام الأول إلي الإرتفاع في تكاليف الإنتاج.

د- عدم وجود سياسة واضحة لإستيراد المنتجات المصنعة من اللحوم.

هـ - تمركز الإنتاج بولاية الخرطوم لأنها الولاية الوحيدة التي بها المقومات والبنيات التحتية لهذه الصناعة في حين أن اسعار هذه المنتجات مرتفعاً بالولايات الأخري.

و- عدم وجود مواصفة سودانية خاصة بمنتجات اللحوم المصنعة.

وتتمثل اهم الأسباب التي أدت إلي إنخفاض مساهمة هذا القطاع في الصادر:

- لا توجد منتجات لحوم سودانية مصدره للخارج
- إرتفاع أسعار المنتجات السودانية.
- عدم وجود خبرات تسويقية متخصصة.

(ب) المطـــاحـــــــن:

بدأت صناعة الطحن بالبلاد منذ مطلع عقد الستينيات بالخرطوم ثم شهدت توسعاً كبيراً في نهاية الستينيات بسبب إدخال القمح في الدورة الزراعية بمشروع الجزيرة وحلفا ويعتبر هذا القطاع أحد أهم قطاعات الصناعات الغذائية الرئيسية ويساهم هذا القطاع في تغطية جزء مقدر من إحتياجات الطلب المحلي المتنامي من الدقيق . ومن الملاحظ أن هذا القطاع يتمتع بإمكانيات ومقدرات صناعية كبير حيث تبلغ الطاقة التصميمية للمطاحن العاملة بالبلاد نحو 7.2 ألف طن في اليوم منها 2.23 ألف طن متوقفة عن العمل وهي تمثل نسبة 31% لتصبح جملة الطاقة التصميمية المتاحة نحو 5 الف طن في اليوم وهي تمثل نسبة 69% وتعزي الزيادة الكبيرة في الإستهلاك للقمح بالدرجة الأولي إلي التحول في نمط الغذاء الأساسي للسكان من الذره والدخن والبفره إلي القمح ودقيقة كما تعزي الزيادة في الإستهلاك إلي الزيادة الطبيعية في عدد السكان وتحسن الدخل للفرد وكما يعتبر التحول في النمط الغذائي نحو القمح ظاهرة عالمية ويبلغ الإستهلاك الكلي للقمح في السودان 2.1 مليون طن في العام ويتوقع أن يكون في حدود 3 – 3.5 مليون طن في العام بحلول العام 2012م ولقد كانت جملة الإستهلاك الكلي حتي عام 1996م دون المليون طن . وتبلغ كمية القمح المستورد سنوياً نحو 1.7 مليون طن سنوياً في العام تقوم مطاحن القطاع الخاص بمهمة إستيرادها.

وتتمثل أهم المشاكل النوعية المرتبطة بهذا القطاع:

أ- التصاعد المستمر في أسعار القمح عالمياً.

ب- عدم وجود مخزون إستراتيجي.

ج- إرتفاع أسعار الدولار.

د- إرتفاع رسوم التخزين وإرتفاع تكلفة المرابط.

هـ - عدم تهيئة المواعين التخزينية للإستفادة من القمح في بداية كل موسم.

و- إرتفاع تكلفة المواد المضافة المستخدمة في إنتاج الدقيق.

ز- المضاربات السعرية بين المطاحن.

- هنالك مطاحن ذات تقنية متطورة وتملك بنيات تحتية ممتازة ومع ذلك فهي غير متحركة ويعزي ذلك بصورة أساسية إلي مشاكل تمويل توريد القمح ، حيث أن تمويل توريد القمح لاي مطحن هو الهم الأكبر لإدارة المطحن.

- تحتاج بعض المطاحن إلي تطوير أوعيتها التخزينية (إنشاء صوامع) مما جعلها لا تستفيد من وسائط النقل الأفضل للحصول علي تكلفة أقل للقمح داخل المطاحن.

- لا توجد منافذ تسويقية للإنتاج خارج البلاد.
- عدم تحديث الموانئ البحرية (المرابط – المناولة).

(ج) قطـــــاع المخـــــــابز:

يعتبر قطاع المخابز أحد أفرع قطاع الصناعات الغذائية ، يقدر عددها الإجمالي بحوالي 14 ألف مخبز منها 12 ألف مخبز بلدي وهي تمثل نسبة 85.7% من إجمالي المخابز ومنها أيضاً 2 الف آلي بنسبة 14.3% .

يقدر عدد المخابز البلدية بولاية الخرطوم 5 ألف مخبز وهي تمثل 41.7% من إجمالي المخابز البلدية بالبلاد ومنها 7 ألف مخبز بالولايات بنسبة 85.3% ، في حين يبلغ عدد المخابز الآلية بولاية الخرطوم 1200 مخبز بنسبة 60% وفي الولايات الأخري 800 مخبز بنسبة 40% وهنالك 1000 مخبز آلي يعمل بجانب الخبز في مجال الحلويات والكيك.

يقدر إستهلاك البلاد من الدقيق بحوالي 40 ألف جوال دقيق عبوة 50 كيلو (2 ألف طن) نصيب ولاية الخرطوم منها 32 الف جوال (1600 طن) بنسبة 80% ومنها 8 ألف جوال (400 طن) بنسبة 20% للولايات الأخري.

تعمل المخابز الآلية حالياً في حدود 20% من طاقاتها القصوي في حين تعمل المخابز البلدية بنسبة 30% من طاقاتها القصوي.

يبلغ عدد العمالة في هذا القطاع 180 ألف عامل غير عمال التسويق منها 120 ألف عامل بالمخابز البلدية بنسبة 67% و60 ألف عامل بالمخابز الآلية بنسبة 33%.

وتتمثل أهم المشاكل التي تواجة قطاع المخابز:

1- التنافس الكبير بين المخابز لتسويق الخبز مما أدي إلي وجود مضاربات بينها في الأسعار والأوزان.

2- الرسوم والضرائب المتعددة والمرتفعة والإختلاف بينها من محلية لأخري.

3- عدم وجود مخزون إستراتيجي من الدقيق.

4- تأخر إصدار مواصفة للخبز.

(د) مصانع الخضر والفاكهة

مصانع التعليب :

يوجد الآن حوالى 6 مصانع كبيرة للتعليب يعمل منها حالياً مصنعان (سعيد وكريستال). كما أن هناك عدد من المصانع الصغيرة التي تنتج أساساً المربي والعصائر بكميات محدودة. ويوجد أيضاً حوالي 20 مصنعاً للعصائر الصناعية إنتاجها متذبذب لعدم توفر السكر اللازم للتشغيل. وتعمل معظم المصانع بأقل من 50 % من طاقاتها التصميمية . و علي سبيل المثال تبلغ الطاقات الفعلية لمنتجات الصلصة 26% والمربي 19 % والعصائر الطبيعية 36%.

مصانع التجفيف :

هناك مصنعان للتجفيف يعملان أساساً في تجفيف البصل للتصدير وللقوات المسلحة هما مصنعي تجفيف البصل بكسلا ومجفف الأنفاق بالفكي هاشم بطاقات تصميمية تصل إلى 50 طن و 5 طن في اليوم علي التوالي ، إلا أن الطاقات الفعلية منخفضة وتقل عن 50 %مقارنة بالطاقة التصميمية . وهناك مجفف يعمل بطريقة التجفيف الشمسي المحسن تابع لهيئة سلام العزة ينتج الملاح الجاهز للقوات المسلحة. وتنتشر في أقاليم السودان طريقة التجفيف الشمسي التقليدي والتي تنتج منتجات مجففة تلعب دوراً مهماً في تأمين الغذاء في أوقات الكوارث والطوارئ ومن هذه المنتجات الويكة وشرائح الطماطم (الصلصة) في غرب السودان و البقول والتمور والتوابل في شمال السودان. ونجد أن المنتجات المجففة تقليدياً ذات جودة منخفضة ولا تفي باحتياجات التغذية الصحية لتعرضها لعوامل التلوث المختلفة كالأتربة و الحشرات والقوارض والأحياء الدقيقة.

تعبئة التمور:

هناك مصنع واحد لإعداد وتعبئة التمور بعد تجهيزها هو مصنع كريمة ذو الطاقة التصميمية التى تبلغ 1700 طن فى العام . وقد أعيد تأهيل هذا المصنع مؤخراً بعد توقف طويل لإنتاج العجوة المكبوسة وحلوي الكريميت.

تعبئة التوابل:

تتم تعبئة التوابل المجففة طبيعياً مثل الفلفل الأحمر والشمار والكسبرة والكمون والشطة سواء للاستخدام المحلي أو لتصدير ولكن لا توجد بيانات كافية عن حجم الإنتاج في هذا المجال.

(هـ) صناعة الأعلاف:

يوجد بالبلاد أكثر من (20) منشأة صناعية عاملة في مجال صناعة الأعلاف والسودان غني بالمدخلات الأساسية لتصنيع الأعلاف سواء بزراعة الأعلاف الخضراء أو لتصنيع الأعلاف من المخلفات الزراعية مثل سيقان القمح وقصب السكر والسمسم وقشر الفول ... وغيرها وكذلك من

المخلفات الصناعية مثل المولاس والبقاس والأمباز ....وغيرها إلي جانب الذره والغلال التي تدخل في تركيب الأعلاف للحيوان والدواجن.

وتتمثل أهم المشاكل النوعية المرتبطة بصناعة الأعلاف فى الأتى:

- عدم ثبات وإستقرار أسعار الرده والمواد الأخري.
- تقلبات الظروف الطبيعية والمناخية.
- تعدد الرسوم والضرائب المفروضة علي المنشآت العاملة ومنتجاتها.

(و) صناعة الألبان ومنتجاتها :

يوجد بالبلاد (8) منشأة صناعية عاملة في مجال تصنيع الألبان ومنتجاتها وهي لا تغطي إحتياجات الطلب المحلي المتنامي مما فتح بوابة الإستيراد حيث يقدر حجم طاقاتها التصميمية 1500 طن يومياً في حين يبلغ متوسط الطاقة الفعلية المستغلة 400 طن يومياً وهي تمثل نسبة 28 % من الطاقة القصوي وتشكل المادة الأولية لمصانع الألبان من 90% حليب بودرة مستورد و10% حليب خام إنتاج محلي.

وتتمثل أهم المشاكل النوعية المرتبطة بهذا القطاع في الأتي:

- طول وتعقد إجراءات تسجيل المنتجات بوزارة الصحة.
- ضرورة مراجعة المواصفات السودانية الخاصة بالألبان ومنتجاتها.
- فجوة كبيرة بين المنتجين والمصنعين لإرتفاع أسعار الألبان الطازجة وسوء جودتها وبعدها من المصانع.
- قلة عدد معامل الفحص والتحليل الخاصة بالألبان ومنتجاتها مما يؤدي غلي تاخير إجراءات التخليص قد تصل إلي شهر أو شهرين.
- لجنة تسجيل الأطعمة تجتمع مرة واحدة في الشهر مما يسبب كثير من المشاكل لمصانع الألبان.
- إرتفاع تكلفة إنتاج الألبان ومنتجاتها مما أضعف مقدراتها التنافسية في مواجهة المثيل من المستورد.

(ز) مشكـــلة نوعـــية : سكـــرالصنـــاعـــات

يستخدم خام السكر كمدخل رئيس لبعض القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية ويختلف وزنها النسبي في هيكل تكلفة الإنتاج من منتج لأخر(جدول 5) وظلت سياسات تسعير وتخصيص سكر الصناعات يشكل أحد المشاكل الأساسية التي تواجه تلك القطاعات الفرعية وذلك نتيجة لعدم إستقرار تلك السياسات لفترات طويلة نسبياً حيث يبلغ عدد المصانع التي تستعمل السكر كمادة خام 245 مصنعاً.

جدول رقم (5) : نسبة كمية السكر كمدخل صناعى فى بعض المنتجات الغذائية

نوع المنتج	نسبة السكر (%)
المياه الغازية	13 – 10
الحلويات	60
البسكويت	25
المربات	80
صناعات أخري	-

المصدر : سجلات إتحاد الغرف الصناعية السوداني (2009م)

عند بداية موسم إنتاج السكر للمصانع المحلية (نوفمبر: مايو من كل عام) تأخذ المنشآت الصناعية التي تستخدم السكر كمادة خام حصصها من السكر بإنتظام .
أما في باقي العام ومع حدوث أزمات السكرتمنح تلك المنشآت حصص متدنية تصل في نهاية العام إلي 0% ؛ مع العلم بأن مواسم الإنتاج تكون في نهاية العام وتتزامن مع شهر رمضان والعيدين مما يجعل مصانع الغذائيات تتحمل خسائر طائلة.
وافقت الدولة في سبتمبر 2006م بأن يستورد الإتحاد سكر الصناعات وقد شهد هذا القطاع إستقراراً ليس له مثيل من حيث وفرة السكرمن حيث الكمية و الجودة الأ أن مصانع السكر وما لها من يد طولى إستطاعت أن توقف قرار إستيراد السكر هذا العام ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق الوفرة والجودة المطلوبة. وفي نهاية ديسمبر 2009م صدر قرار من الدولة بأن يستورد الإتحاد مرة أخري سكر الصناعات وبالرغم من تغير أسعار السكر عالمياً وتغير السياسات النقدية لبنك السودان مما يجعل أمر الإستيراد ليس بالأمر الهين ان لم يكن مستحيلاً ، مما يضع مستقبل هذا القطاع في مفترق الطرق.

(ح) الصناعات المدعمة:

أ - صناعة التبريد:

تبلغ طاقة التبريد الكلية حوالي 22 ألف طن معظمها لتخزين البطاطس منها 18 ألف طن بولاية الخرطوم و3 ألف طن بمحافظة شندي (لتقاوي البطاطس). وتنتشر أيضاً غرف تبريد صغيرة بطاقات محدودة تستخدم أساساً في إنضاج الموز وتلوين الموالح.

ب - التعبئة والتغليف:

يوجد مصنع واحد لإنتاج جوالات الكناف بطاقة 10 مليون جوال/عام وهناك 3 مصانع كبيرة لإنتاج مواد التعبئة (البلاستيك والكرتون) و مصنع واحد لإنتاج العبوات الزجاجية. ويوجد بمصنع كريستال خط لإنتاج العبوات البلاستيكية (لتعبئة العصائر والمياه المعدنية). ولكن هذه المصانع لا تفي بمتطلبات الصناعات القائمة من نواحى الكم أو النوع أو السعر المناسب و معظم مدخلاتها يتم استيرادها من الخارج.

10 - المشاكل والمعوقات الكلية العامه لقطاع الصناعات الغذائية القائمة

طبيعة المشكلة	المعالجة	آلية التنفيذ
أولاً - السياسات العامه : أ- ضعف أو غياب التنسيق المؤسسي (عدم إلتزام سلطات الجمارك بالراي الفني من الجهات المختصة بالنسبة للمواد الخام). ب- عدم إعتراف سلطات الجمارك بالأسعار المقدمة في فواتير الواردات من الخامات المستوردة مما يؤدي إلي إرتفاع تلك الخامات مما ينعكس سلباً علي تكاليف الإنتاج	* تعديل قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل 2007م ينص صراحة عن إلزامية سلطات الجمارك بتنفيذ الآداء الفني الصادر من الجهات المختصة . * إلزام سلطات الجمارك بالتقيد بالأسعار الواردة بفواتير الشراء. * تفعيل وتنشيط دور وزارة الحكم الإتحادي للقيام بدور أكبر للتنسيق بين مستويات الحكم المختلفة الإتحادية والولائية والمحلية في مجال السياسات وإزالة التضارب. * بناء علاقات تنسيق مؤسسية علي مستوي السياسات القومية وبرامج التنفيذ بين وزارة الزراعة والغابات ووزارة الصناعة ومراكز البحوث وإتحاد الغرف الصناعية السوداني.	وزارة الإستثمار. الإدارة العامة للجمارك وزارة الحكم الإتحادي. مجلس الوزراء.
ب - التمويل الصناعي - ضعف حجم التمويل الصناعي. - إرتفاع تكاليف التمويل الصناعي. - معظم التمويل الصناعي قصير الأجل. - عدم توفر التمويل بالنقد الأجنبي.	* تعظيم دور بنك السودان في وضع سياسات نقدية فاعلة تتناسب ومتطلبات حوجة قطاع الصناعات الغذائية. * رفع قدرات وأمكانيات بنك التنمية الصناعية وغيرها من البنوك التجارية لتساهم بدور أكبر في تغطية إحتياجات قطاع الصناعات الغذائية. * إنشاء محفظة للمساهمة بفاعلية في توفير وتغطية إحتياجات الصناعات الغذائية من النقد الأجنبي.	وزارة المالية والإقتصاد الوطني. بنك السودان. وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبنك السودان وإتحاد الغرف الصناعية السوداني.
ثانياً : البنيات الأساسية: أ. الكهرباء - تذبذب الإمداد الكهربائي وإرتفاع التكلفة	* إعطاء أولوية لقطاع الصناعات الغذائية في الإمداد الكهربائي عند موسم الندره. * رفع طاقة التوليد الكهربائي (حراري – مائي ....وغيرها).	الهيئة القومية للكهرباء

	* منح سعر خاص لقطاع الصناعات الغذائية خاصة في الفتره المسائية.	
ب- عدم توفر الطاقة الكهربائية في بعض المناطق الصناعية الجديدة	* تشجيع إنشاء شركات خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية للمساهمة في تغطية حوجة القطاع نظير ميزات تشجيعية	إتحاد الغرف الصناعية السوداني و وزارة المالية والإقتصاد الوطني أو إستثمارات عربية أو أجنبية.
ج- الطرق والصرف الصحي والأمن والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية	* ضرورة القيام فوراً بإنشاء الطرق المعبده الصالحة وتوفير المياه الصالحة بمواصفات التصنيع وإدارة النفايات الصناعية بما لايضر بالبيئة وتوفير وسائل الأمن الصناعي وأمن المنشأت.	وزارات التخطيط العمراني والجهات المختصة الأخري وهيئة توفير المياه في ولاية الخرطوم ورصيفاتها في الولايات الأخري.
ثالثاً : العمالة: - عدم توازن تشريعات العمل بين حقوق العاملين وحقوق أصحاب العمل	* ضرورة إعادة النظر في كافة تشريعات العمل بما يضمن من حفظ حقوق أطراف علاقات العمل	وزارة العمل الإتحاد ية ووزارات العمل والقوي العاملة بالولايات بمشاركة إتحاد أصحاب العمل وإتحاد عام نقابات عمال السودان.
رابعاً : المؤسسات البحثية والأكاديمية - ضعف العلاقة بين قطاع الصناعات الغذائية والمؤسسات البحثية والأكاديمية مما أدت إلي أنخفاض الكفاءة الإنتاجية	* ضرورة ربط مراكز البحوث والجامعات بقطاع الصناعات الغذائية. * إقامة الدورات التدريبية الدورية المكثفة مع التركيز في مجالي تصنيع اللحوم والألبان. * إنشاء مراكز لنقل وتوطين التقانات المطوره في الولايات.	وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إتحاد الغرف الصناعية السوداني (دعم البحوث مادياً)
خامساً : الضريبة علي القيمة المضافة - تحصل علي مدخلات الإنتاج المستورده. - أصبحت ذات طبيعة مزدوجة. - إضعاف راس المال التشغيلي - لا تاخذ في الإعتبار الفاقد الطبيعي للمواد.	* إعادة النظر في الضريبة علي القيمة المضافة من حيث تخفيض فئاتها علي الواردات الصناعية ومعالجة الإزدواجية مع الأخذ في الإعتبار الفاقد الطبيعي في المواد.	وزارة المالية والإقتصاد الوطني. ديوان الضرائب.

المشاكل والمعوقات المرتبطة بالرسوم والضرائب ذات الطبيعة المحلية

طبيعة الرسم أو الضريبة	الأثار السلبية للمشكلة	المعالجات	آلية تنفيذ المعالجة
1- العوائد	1- التباين الكبير في قيم العوائد المتحصلة من منشأة صناعية لأخري مماثلة لها في النشاط ويعزي ذلك للأتي: عدم وجود أسس او معايير موحدة لتقدير العوائد من ولاية لأخري ، بل من محلية لأخري في نفس الولاية. 2- الإرتفاع المستمر والمتصاعد حتي صارات قيمة العوائد أكبر من قيمة الأرض الإستثمارية الممنوحة بموجب سعر تشجيع حسب مقتضيات قانون تشجيع الإستثمار. 3- الأسلوب غير الكريم واللائق في التعامل مع أصحاب وإدارات المنشات الصناعية عند التحصيل	تعتبرالعوائد أحد مصادر الموارد المالية للولايات حسب نظام دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م. ولتفادي تلك الأثار السالبة الناشئة من التقدير والتحصيل تتمثل اهم المعالجات في الأتي: - ضرورة وضع أسس ومعايير موحدة لتقدير فرضية العوائد تكون محل قبول من إتحاد الغرف الصناعية السوداني وتتماشي مع أهداف التنمية الصناعية. - ضرورة نشر ثقافة التعامل الحسن ومراعاة الأوضاع الأدبية والمعنوية للمستثمرين. - ضرورة تقنين الزيادات في قيم العوائد وفق رؤية عملية وإقتصادية تأخذ في الإعتبار فلسفة وأهداف الإستثمار وسياسات الإقتصاد الكلي.	- ضرورة مشاركة إتحاد الغرف الصناعية السوداني وغرف الصناعة في الولايات في كافة لجان التقدير مع المحليات المعنية تمشياً مع أحكام قانون العوائد. - إعداد دورات تدريبية متخصصة للمتحصلين لنشر ثقافة حسن التعامل.
2- الرخص التجارية	- تباين قيم رسوم الرخص التجارية من ولاية لأخري بل من محلية لأخري بالنسبة للمنشآت الصناعية المماثلة في النشاط. - تعدد الرخص التجارية علي المنشأة الصناعية داخل الدائرة الجغرافية للولاية التي تقع فيها وكذلك الرخص التجارية علي عربات توزيع المنتجات في الولايات الأخري مثل الولاية	- تمثل الرخص التجارية أحد الموارد المالية للولايات حسب منطوق الماده 1955 من دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م. - إعفاء المنشأت الصناعية العاملة من الرخص التجارية والإكتفاء بالرخصة الإستثمارية.	تشكيل لجنة من وزارات الإستثمار، الحكم الإتحادي ، الصناعة و المالية ،الإقتصاد الوطني وإتحاد الغرف الصناعية السوداني.

	الشمالية والنيل الأزرق وجنوب كردفان مما يؤثر سلباً علي تكاليف النشاط. - بالرغم من كل المنشأت الصناعية القائمة تعمل بموجب أحكام المادة 9 01) من قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل 2007م والتي ألزمت المنشأت العمل بموجب ترخيص مما يوجد إزدواجية غير مبررة.		
3- رسوم محلية أخري (النفايات ، الصرف الصحي ، كروت صحية ، رسوم خدمات .... وغيرها)	- بصورة إجمالية هذه الرسوم المفروضة بمسمياتها المختلفة وقيمتها المتباينة والمتصاعدة بإستمرار وتعدد جهاتها الإدرايية تشكل أثراً سالباً علي تكاليف النشاط الصناعي مما يضعف من المقدرة التنافسية للمنتجات المحلية مع المثيل المستورد. - مصدر إرهاق وقلق دائم لإدارات المنشآت من خلال مقابلة تلك الجهات المتعددة لإقناعها بموقفها إتجاه تلك الرسوم.	ضرورة إعادة النظر في تلك الأنماط الرسمية المفروضة علي المنشآت الصناعية وفق رؤية إقتصادية متوازنة تأخذ في الإعتبار: - أحكام المادة (9) البند (3) من دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م والخاصة بضرورة مراعاة السياسات الكلية للإقتصاد القومي عند فرض اي ضريبة أو رسم. - فلسفة الإستثمار وأهدافها. - أهداف التنمية الصناعية. - ضرورة وجود سياسات صناعية ضمن موازنات الحكومة الإتحادية والحكومات الولائية والمحلية.	تشكيل لجنة مشتركة تضم وزارات المالية والإقتصاد الوطني ، الصناعة ، الإستثمار ، الحكم الإتحادي وإتحاد الغرف الصناعية السوداني.

11- المشاكل والمعوقات الخاصة (النوعية) لقطاع الصناعات الغذائية القائمة

طبيعة المشكلة	المعالجة	آلية التنفيذ
أولاً: المادة الخام أ- من حيث الكمية والنوعية والسعر والإستمرارية (القمح – السكر – الطماطم)	* التركيز في النشاط الإنتاجي الزراعي الغذائي حسب الميزة النسبية لكل ولاية. * ضرورة إلزام وزارات الزراعة الإتحادية والولائية بتوفير الكميات الكفاية للتصنيع. * إعتماد نظام عقود الشراء لإخراج المزراع من تحكم آليات السوق (العرض والطلب) . * دعم القدرات المؤسسية والبشرية بهدف التوعية والإرشاد والإقيصاديات الحديثة والمطوره محلياً. * تحديث وتاهيل الإرتقاء بالقدرات التخزينية ووسائل المناولة.	- وزارات الزراعة الإتحادية والولائية. - مركز بحوث تصنيع الأغذية (من ناحية النوعية). - هيئة البحوث الزراعية (من ناحية العمليات الفلاحية). - إقامة مراكز ريفية بواسطة حكومات الولايات لنقل وتوطين التقانات وربطها بمراكز البحوث المتخصصة. - إدارات المنشآت الصناعية وإتحاد الغرف الصناعية السوداني.
ب- **سكر الصناعات:** - عدم توفر الكميات اللازمة لتغطية الإحتياجات التصنيعية - إرتفاع أسعاره - عدم ثبات سياسات تخصيص وتسعير السكر	* ضرورة فتح الإستيراد ومعاملة سكر الصناعات ضمن أولويات الدولة من السلع الأساسية. * توفير النقد الأجنبي بما يمكن إتحاد الغرف الصناعية من تغطية الفجوه * ضرورة إستقرار وثبات السياسات الحكومية تجاه سكر الصناعات.	- وزارة المالية والإقتصاد الوطني. - بنك السودان. - إتحاد الغرف الصناعية السوداني. - إنشاء لحنة متخصصة لوضع سياسات التخصيص والتسعير لسكر الصناعات من الجهات المختصة ومشاركة إتحاد الغرف الصناعية السوداني.
ثانياً : تدني جودة المنتجات وإنخفاض كفاءة العمليات التصنيعية لعدم توفر الألات وعدم توفر قطع الغيار وأجهزة الضبط والتحكم ونظم ضبط الجودة .	تحديث وتوفير الألات والمعدات وتوفير كافة أجهزة الضبط والتحكم وإنشاء معامل لضبط الجودة.	إدارات المنشأت الصناعية في مجال قطاع الصناعات الذائية بأشراف وزارة الإستثمار والصناعة.

12- مقومات ومتطلبات قيام الصناعات الغذائية

وجود فائض محصولي من المواد الخام الغذائية . مفهوم الإنتاج لابد وأن يكون مبنياً علي أربعة قواعد أساسية هي: الكمية، النوعية و السعرالمناسب ؛ مع ضمان الإستمرارية وذلك من خلال :-

تبني سياسة التركيز في الإنتاج حسب الميزة النسبية لكل ولاية ووحداتها الإدارية آخذين في الإعتبارظروفها البيئية وموروثها الثقافي والحضاري.

إلتزام وزارة الزراعة بإنتاج المحاصيل المحددة للتصنيع بالمواصفات أعلاه بالتعاون والتنسيق مع مراكز إنتاج التقانات والقطاع الخاص.

إلتزام الحكومة بتطبيق المواصفات الخاصة بالموجهات الفنية الأساسية الخاصة بإقامة المدن والمناطق الصناعية (م س د ق 2590/ 2004م) ؛ قبيل الشروع في إعطاء تراخيص إقامة المنشئآت الصناعية.

إلتزام وزارة الصناعة بمتابعة تنفيذ المواصفات الخاصة بالموجهات الفنية الأساسية الخاصة بإقامة المنشأة الصناعية علي أرض الواقع (م س د ق 2589/ 2004م).

تبني مفهوم الشراكة في الإستثمار والتسويق بهدف الوصول للمستفيد النهائي في السوق العالمي عبر شراكات إقليمية وعالمية.

تسريع وتيرة التنمية مواكبة لعصر العولمة لابد وأن تضطلع الحكومة عبرتوظيف مواردها وعائداتها النفطية بتهيئة وتطوير وتجهيز البني التحتية الأساسية (المياه الصالحة للتصنيع، وسائل ونظم إدارة لنفايات،الطرق،مصادر الطاقة...إلخ) في المناطق الصناعية المختارة إعتمادا علي متطلبات المواصفة القياسية أعلاه.

إلغاء الرسوم والضرائب والجبايات علي المعدات الحديثة وأجهزة التحليل الدقيقة والمنتجات المصنعة بالمواصفات العالمية (ال ISO). وتسهيل الإجراءات البنكية والجمركية.

13- آليات وخارطة الطريق لتنفيذ المشاريع الصناعية

إنشاء شبكة متخصصة للمعلوماتية (I.T).

بناء علاقات تنسيق مؤسسية مقننة علي مستوي السياسات وبرامج التنفيذ مابين الجهات ذات العلاقة

الزراعة والغابات - الصناعة - القطاع الخاص -- -مؤسسات التمويل

مراكز البحوث.....إلخ.

وضع الخارطة الإستثمارية لكل ولايات السودان علي أسس علمية دقيقة. الخارطة لابد وأن تأخذ في الإعتبار:-

تقييم وتقويم الصناعات القائمة حاليا علي أسس فنية وإقتصادية.

مخرجات الدراسات الدقيقة لمتطلبات الأسواق (داخلياً و خارجياُ).

الترخيص لإقامة أي منشأة صناعية لابد وأن يكون بناء" علي الخارطة الإستثمارية ودراسة الجدوي الفنية والإقتصادية من جهة مرجعية ووفق متطلبات المواصفات القياسية الخاصة بالموجهات الفنية الأساسية المذكورة آنفاً.

التدرج في منح الإمتيازات والإعفاءات الممنوحة للمشروع الصناعي وربطها:-

(1) بحجم الإستثمارفي المناطق الأقل نموا.

(2) بما سيحققه المشروع من قيمة مضافة من العملة الصعبة.

(3) بطبيعة ومدي حداثة التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

(4) بمدي حجم الإعتماد والإستغلال الأمثل للمواد الخام والكوادر المحلية.

(5) بتطبيق معاييرالجودة والإلتزام بالمواصفات القياسية العالمية .

إقامة شركات متخصصة مستقلة للإنتاج الزراعي ، الصناعي ولتسويق المنتجات يشارك في عضويتها تنظيمات: المنتجين، المصنعين، التجار والحكومة.

تسهيل إجراءات الإستثمار(النافذة الموحدة) و توفيرالتمويل من خلال آلية فاعلة لربط مؤسسات التمويل بتنظيمات وشركات المنتجين بصفة خاصة.

إقامة مراكز ريفية لنقل وتوطين التقانات وربطها بمراكز البحوث المتخصصة والجامعات ذات العلاقة بهدف التوعية ، الإرشاد وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

14 - آفاق المستقبل

الحل الجذري لمشاكل مصانع الأغذية القائمة بإعتبارها إضافة علي الإقتصاد الوطني بناءً علي دراسات تفصيلية متخصصة لكل قطاع علي حده لتحديد حجم الإستثمار اللازم للتأهيل والتحديث وكافة الجوانب الفنية والإدارية .

إعطاء الأولوية في الإستثمار للصناعات المساندة وهذه تشمل :-

مواد التعبئة والتغليف والمواد الوسيطة والحافظة .

معدات المصانع وقطع الغيار ورش الصيانة المتخصصة .

الشاحنات والمخازن المبردة .

إقامة مصانع إنتاج مركزات العصائر الطبيعية (مركزات المانجو والجوافة) والطماطم في مناطق الإنتاج .

التوسع المدروس في إنتاج السلع التي نجحت في فرض صناعتها التحويلية إقتصادياً علي السوق كالسكروما يترتب علي ذلك من صناعات أخري (مياه غازيه – حلويات – مربات - عصائر – عسل – كحول طبي.... إلخ) .

إقامة مصانع تعليب الأسماك والوجبات الجاهزة للقوات النظامية .

الدراسة الجادة لتحويل السودان إلي مركز عالمي (World Centre) لإنتاج وتسويق اللحوم الطبيعية الصحية (Hygienic Natural) ومنتجاتها .

التوصيات:

بعد مداولات الحضور حول الورقة تقرر إضافة التوصيات التالية لورقة العمل:

- ✓ **إعادة الحاضنة التكنلوجيا لتصنيع الأغذية.**
- ✓ **حل مشاكل البنيات الأساسية وتوفير الخدمات.**
- ✓ **توفير التمويل اللازم وإبتكار صناعات مصاحبة.**
- ✓ **فتح مراكز تسويق عالمية.**
- ✓ **تبني إتحاد الغرف الصناعية مسألة التدريب بالتعاون مع منظمات الأمم المتحده.**
- ✓ **التركيز علي البحث العلمي في التصنيع الغذائي.**
- ✓ **إقامة المدن الصناعية.**

14 - المـــــراجـــــــع

1- إسماعيل صبار(2009م) . سياسة سكر الصناعات .

2 - م. أسامه عبدالعزيز بر (2009م). صناعة اللحوم السودانية .

3 - د. الفاتح عباس القرشي (مايو 2008م). دراسة الصناعات التحويلية – الواقع وآفاق المستقبل- إتحاد الغرف الصناعية السوداني . الخرطوم .

4- جمهورية السودان (مارس 2005م). جداول النتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل (المجلد الثالث) . وزارة الصناعة . الخرطوم .

5 - جمهورية السودان (أغسطس 1994م) . دراسة تحليلية عن واقع ومستقبل الصناعة في السودان . وزارة الصناعة والتجارة . الخرطوم .

6- د. حاتم مكي محمد مكي وآخرون (فبراير 2007م) . آفاق التصنيع الزراعي بولاية الخرطوم . وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري . الخرطوم .

7- سيف الدين داؤود المدني (مارس 2009م). واقع الصناعات التحويلية في السودان وتحديات السياسات الإقتصادية.

7 - د. عبدون محمد عبدون و حسام الدين فضل عوض (2009م) .المفاهيم العامة لصناعة الألبان والمشاكل والحلول.

8 - د. محمد إبراهيم عبد الكريم (يونيو 2009م). إستراتيجية تصنيع الفاكهة (منتجات المانجو) . فعاليات مهرجان المانجو السنوي . وزارة الزراعة والغابات . الخرطوم .

9 - د. محمد إبراهيم عبد الكريم (أكتوبر 2001م). إستراتيجية حفظ وتصنيع المحاصيل البستانية . إستراتيجية القطاع البستاني (2002- 2027م) . وزارة الزراعة والغابات . الخرطوم .

10 - د. محمد إبراهيم عبد الكريم وآخرون (يوليو1996م). إستراتيجية التصنيع الغذائي في السودان . الإدارة العامة للمعلومات والدراسات والبحوث . الأمانة العامة لمجلس الوزراء . الخرطوم .

11 - مركز الدراسات الإستراتيجية (1998م). التقرير الإستراتيجي السوداني . الخرطوم .

12- د. مصطفي محمد محمد صالح (2008م) . دور محاسبة التكاليف في زيادة فاعلية وكفاءة القطاع الصناعي السوداني . أطروحة دكتوراة – جامعة أمدرمان الإسلامية .

13- د. مصطفي محمد محمد صالح (2004م) . أثر أسعار الطاقة الكهربائية علي تكلفة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية . أطروحة الماجستير – جامعة أمدرمان الإسلامية.